

الفصل الثامن

التعددية، ام النفط، ام الوحدة الفورية؟

الوحدة قبل النفط

ظهر النفط بكميات تجارية في الجنوب. والجنوب على وشك أن يصبح دولة نفطية ينتج أكثر من الشمال. بادرت الدول الخليجية، السعودية خصوصًا، للانفتاح على الجنوب وتقديم المساعدات له. وأذكر عرضًا غير رسمي بأن يسدّد المغتربون في الخليج وتحديدًا في السعودية ديون عدن.

هل كان هناك تنافس في هذا المجال بين السعودية والجنوب تحديدًا؟ كلا لم يكن هناك تنافس لأن الجنوب الجديد يمكنه أن يقوم بدور لا تستطيع السعودية القيام به، والسعودية أرادت إقامة علاقة مع الجنوب خصوصًا أنها لم تنجح في علاقة أقامتها مع الشمال لأن القبائل كانوا يأخذون منها الأموال ويخدعونها. أراد السعوديون منفذًا تجاريًا على البحر العربي. كان يمكن لعدن أن تكون ذلك المنفذ وهي مدينة حديثة ومعاصرة، والسعوديون يعيشون في كبت ويبحثون عن متنفس، فكان يمكن لعدن أن تكون منطقة سياحية ومنفذًا إلى العالم والعصر.

خضع الامر للنقاش داخل الحزب الاشتراكي اليمني، وجرى الحديث عمّا نريد من الدولة في الجنوب. وأذكر أنّ علي البيض وآخرين قالوا بصريح العبارة: ينبغي أن نسرّع بإقامة الوحدة اليمنية قبل أن نصبح دولة نفطية. كانت هذه نقطة مهمة جدًا. حمل علي سالم البيض هذا الرأي الذي وافقناه فيه فقد أردنا بأن تقوم دولة الوحدة قبل أن يصبح الجنوب دولة نفطية، فالشعب في الجنوب وكثير من الناس سيعارضون قيام الوحدة وسيرغبون في أن تكون عدن والجنوب واحدة مثل الدول الخليجية الصغيرة، أي بلدًا يبلغ عدد سكانه مليونًا ونصف المليون أو مليونين ويملك ثروة نفطية ولكنه لا يملك سكان. يمكن أن يعيش هؤلاء في رفاهية، لكن هذه الأمور لا تبني مشروعًا أو وطنًا أو دولة أو نهضة.

ثم ان مشكلة هذا المشروع أنّه صغير وقد رغبتنا بمشروع كبير. قد يقول البعض إنّنا حالمون وخياليون وقد يقول آخرون إنّ دولة لوكسمبورغ صغيرة لكن سكانها سعداء، أو

سويسرا أو التّروج أو سنغافورة إلخ. هذا ما دار في أذهاننا يومها، وكنتُ واحدًا من الذين فكّروا فيه. لكن أذكر أنّ علي سالم البيض طرح هذه الفكرة وهو لا يستطيع التحدّث الآن كما أنّه ليس مرتاحاً منّي ولا تعجبه أفكاره. وعلى الرّغم من ذلك أريد ان قول الحقيقة. قال علي سالم البيض إنّ في حال ظهر النفط ربّما تصبح هناك دولة صغيرة تزدهر مؤقتًا، لكن ليس لهذه الكيانات الصغيرة المستقبل بل المستقبل هو لمشروع كبير. وبرأيي، المشروع الكبير الذي يمكن أن يستمرّ ليس اليمن الحالي، فحتى اليمن الحاليّ صغير يتعدّد ويتطوّر، المهم أن فكرة الوحدة مرتبطة بالتنمية والتطوّر والمشروع التوحيدي العربي، أي أنّ المشروع التوحيدي العربي موجودٌ في أعماقنا وثقافتنا وجذورنا وطفولتنا. وبناءً على هذه الخلفيّة كان الجنوب مستعدًا وجاهزًا [لاي بادرة وحدوية] ولكن بآراء مختلفة.

الوحدة بجلسة واحدة

في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٨٩ زار الرئيس علي عبد الله صالح عدن حاملاً مشروعاً لتوحيد اليمن على أساس فيدرالي، أي توحيد القوّات المسلّحة للشطرين وتوحيد الشخصية الدولية، ما يعني أن يكون هناك كيان يجمع الدولتين أي دولة اتّحادية.

وكان الحزب الاشتراكي اليمني قد حمل مشروع التدرّج - اي الكونفدرالية بناء على التوصيات التي تتضمنها وثيقة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل - وبعدها ننقل إلى الوحدة. عقد علي عبد الله صالح محادثاتٍ مع علي البيض. عرض عليه الأخير الوحدة الكاملة على أساس الدستور الذي اقترحته اللّجنة الدستورية في العام ١٩٨١ بدلاً من الكونفدرالية والفيدرالية، واقترح ايضاً فترة انتقالية تعلن بعدها الدولة الموحّدة. وكانت اللّجنة الدستورية قد أنجزت هذا الدّستور خلال فترة حكم علي ناصر محمد. علينا الاعتراف أنّ آخرين ساهموا في صياغة هذا الدستور وانه كان لبعض الشخصيات دورٌ في تحقيق الوحدة اليمنية كعبد الفتاح إسماعيل ومحسن العيني والقاضي عبد الرحمن الأرياني وغيرهم، أي كلّ الشخصيات اليمنية في الشمال والجنوب، كانوا سباقين على علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض.

مهما يكن، اقترح البيض أن نفعلّ دستور العام ١٩٨١ الموجود في الأدراج والمتفق عليه ونعمل به، وأن يكون هو دستور الدولة الموحّدة. وبالفعل، اتّفقنا على هذا الأمر.

لماذا تخلى علي سالم البيض عن فكرته بالتدرّج في قيام الوحدة؟ هكذا هي طبيعته، يبدو لي أنّه أراد أن يكون صاحب الدّور الأبرز في تفعيل الدّستور قبل أن يسبقه آخرٌ إليه. وافق علي عبد الله صالح على المقترح وهنا وقعت مشكلة بعد أن اتّخذ علي البيض هذا القرار من تلقاء نفسه على الرّغم من امتلاك الحزب رأياً قد حدّد مسبقاً.

قبل أن يذهب إلى عدن استشار علي عبدالله صالح علي ناصر محمد [اللاجيء السياسي في صنعاء] عمّن يمكن أن يفاهم معه من أعضاء المكتب السياسي وأعضاء الحزب بشأن الوحدة. أجاب علي ناصر - كما قال لي بنفسه في ما بعد - «الشخص الذي يمكن التفاهم معه هو الشخص الذي لا أنا أحبه ولا أنت تحبه. لكن إذا أردت قضية الوحدة، يمكنك الاتصال بجار الله عمر والتناقش معه لأنه شخصٌ محترمٌ ومؤثرٌ ويفهم بالسياسة» فقال صالح: «ما إنت كنت تقول إنك ما تحبش جار الله عمر»، فأجاب: «نعم هذان أمران مختلفان، انا وانت ما نحبّهوش، لكنه شخصٌ مؤثرٌ وله دورٌ في المكتب السياسي، حاول أن تتصل به وتقعّه في المناقشات. لكن جار الله يحمل همومًا معيّنّة كقضيّة الديمقراطية والتعددية السياسية، وهذه مسألة مهمّة لديه.»

عندما انتقل علي عبد الله صالح وعلي البيض إلى قصر الضيافة في المعاشيق، لمناقشة الفكرة المتفق عليها، أبدى علي عبد الله صالح رغبةً في لقاء جار الله عمر، وهذا الكلام موجودٌ في كتاب علي محمد الصراري. استغربتُ عندما دعوني، وقد ذهبت إلى قصر الضيافة في معاشيق انا والأخ يحيى الشامي، وكنا أول من زار الرجلين بعد اتّفاقهما على الوحدة. طلب علي عبد الله صالح أن نجلس ففعلنا. حكى لنا ما حصل راجيًا أن نسمع. قال إنهما اتّفقا على الوحدة والدمج، ثمّ التفت نحوي وقال: «أعرف ما تريده أنت، تريد التعددية وهي من حقك، أنا أتعهّد بأننا سنبنّي الدولة على التعددية والديموقراطية كما نقترحون، وأنا متسعدٌ لإعلان التعددية ولتفضّل أنت ويحيى الشامي والآخرين بعد الاتفاق بالذهاب إلى صنعاء، تحاوروا مع الناس وناقشوا واطرحوا أفكاركم ولن أمنعكم.» هذا بالطبع بعد أن كنا مطلوبين من قبل. أقاموا في ما بعد محادثاتٍ وحاولوا التراجع عن فكرة الديموقراطية. استمعنا ولم نقل شيئاً سوى القليل عن الديموقراطية، ثمّ انسحبنا.

ثم جاء يحيى العرشي، وزير الدولة لشؤون الوحدة من الشمال وراشد محمد ثابت وزير الدولة لشؤون الوحدة من الجنوب، لصياغة البيان. وأبلغ علي سالم البيض أعضاء المكتب السياسي بأننا اتّفقنا مع علي عبد الله صالح على الوحدة. وقد أراد فيدرالية أما علي البيض فأراد الوحدة فوراً.

أراد علي عبد الله صالح والمسؤولون الشماليون التخلّص من ثلاثة أشياء: (١) أن لا يكون هناك شخصيّة دولية لدولة في الجنوب؛ (٢) أن لا يكون هناك جيش جنوبي؛ (٣) التخلّص من الحزب الاشتراكي اليمني. هذه ثلاثة أشياء مهمة والباقي سهل. إلى جانب ذلك، اعتبر المسؤولون الشماليون ان الشمال هو الأصل بسبب كثرة عدد سكّانه، وأنّه سيتمّ استيعاب الجنوب واحتوائه.

هنا حصل ارتباكٌ في المكتب السياسي. فوجئ البعض واندھش البعض الآخر بالسرعة والكيفية التي تمّت بها الوحدة. فجرى تذكيرهم بأنّ هناك فترة انتقالية لمُدّة ستة أشهر. من

جهتي، لم أحضر اجتماعاً للمكتب السياسي قبل المؤتمر الصحافي الذي تمّ فيه الإعلان عن الاتفاق. حضر أعضاء المكتب السياسي المؤتمر الصحافي. اما انا، فلم أحضر لأننا كنا لا نزال في وضع سري داخل المكتب السياسي [يقصد عدم الإعلان عن وجود لقادة الشماليين في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في الجنوب]. أذيع الاتفاق وبعد ستة اشهر تم الإعلان عن الوحدة.

ترأس علي سالم البيض اجتماعاً للمكتب السياسي غلبت عليه الدهشة والحيرة و...الفرح. قال له البعض إنه تصرف خارج المؤسسات وانه قرر دون العودة الى المكتب السياسي، أما البعض الآخر فاعتبر أنّ الوحدة الاندماجية ليست جيّدة وأنّ الفيدرالية أفضل وأننا لو أخذنا برأي علي عبد الله صالح لكان أفضل. وكان هذا رأي الأخ فضل محسن عبد الله.

باختصار، تحفّظ أعضاء المكتب السياسي على طريقة علي سالم البيض إذ اعتبروا أنّ الاتفاق يخالف الدستور وأنّه لم يراعِ الوثائق وأنّه يجب أن يكون هناك مؤتمرٌ واستشارات ولا بدّ من المناقشة المسبقة. لم يعارضوا الوحدة بل عارضوا الطريقة التي اتبعتها علي البيض في الاتفاق عليها، أما نحن فوافقنا بأغلبية على الخطوة التي اتخذها بعد مشارواتٍ كثيرة. وممّا قاله علي البيض «إذا لم تقبلوا بما اتفقت عليه سأقدم استقالتي»، وكان جاداً. هدّد بالاستقالة ونحن تراجعنا كما فعل من وافق بسبب تهديده بالاستقالة، لماذا؟ لأنهم كانوا يفتقدون الى البديل. ثمّ إنّ مسألة الوحدة مع الشمال والتراجع عنها ستقسم الحزب لأن الأغلبية الساحقة ساندت الوحدة. وكان من أكثر المتحمّزين المرحوم سعيد صالح سالم، وزير أمن الدولة، وصالح منصور السيلي، وزير الداخلية.

عندما نزل علي عبدالله صالح الى عدن، استقبله المواطنون استقبالاً حافلاً، فطلب أن يلقي خطاباً أمام الجماهير، قائلاً: «إن لم تقبلوا الاتفاق [على الوحدة] سألقي خطاباً هنا في عدن.» لكنّ قيادة الحزب اعتذرت منه عن إلقاء الخطاب على اعتبار أنّ الجماهير في الجنوب تريد الوحدة كما هو حال المواطنين في الشمال، على اعتبار أنّ الوحدة ستخلّصهم من الأوضاع القائمة.

الى الوحدة الاندماجية

بعد ذلك دعيت اللجنة المركزية للحزب للانعقاد ووافقت على الاتفاق كله، وعلى وثائق الدولة الجديدة وتغيير النظام في الجنوب والسماح بالتعددية السياسية فيه وإعلان حرية الصحافة. ففي رأيي ان هذا جاء متأخراً لأنّ هذه الإجراءات جاءت قبل الوحدة بفترة قصيرة ولم يكن أمام النظام في الجنوب وقتٌ كافٍ لتقديم نفسه كنظام ديموقراطي منفرد.

من بين الهواجس الخفيفة التي انتابنتني هاجس أنّ النظام في صنعاء يكذب ولن يفى بالعهود. فمن خلال تجربتي كمعارضٍ للنظام أعرف هذا الكلام جيّدًا وأدرك كيف كنّا نتفق معهم ولا ينفذون شيئًا. لكنّ فرحتي بالوحدة وبأنّي سأعود إلى صنعاء وإلى قرّيتي بحريّة طغى على هذه الهواجس وكنتُ على ثقة من أنّ الحزب الاشتراكي اليمني أقوى. وكان لدينا اعتقاد بأنهم لا يمتلكون حزبًا، واننا نمتلك جيشًا قدر ما لديهم من جيش، ولدينا مؤيّدون من أعضاء الحزب وانصاره في الشمال، أما هم فلم يكن لديهم أحدٌ في الجنوب. أعطتنا هذه العوامل ثقة كبيرة؛ اما انا فقد ملأتني بالتفاؤل. أمّا هواجسي فقد عبّرتُ عنها من خلال تساؤلات تقول إن حكام الشمال يعيشون في مجتمع قَبليّ ولا يهتمهم غير الحفاظ على السّلطة ولا يوجد نظام أو قوانين لديهم. لكنّنا اعتقدنا أنّ موازين القوى ستتغيّر وسنبني دولةً جديدة. اعتقدنا ذلك لأنّنا أصحاب البرنامج والخيار السياسي.

المرجعية الألمانية

هنا بدأت مرحلة جديدة تلت إعلان الاتفاق. انطلقت مفاوضات جديدة تمحورت حول

نقطتين:

الأولى، تتعلق بمصير النظام السياسي وشكله. كيف سيكون؟ عدة أحزاب؟ حزبان كبيران؟ ما مصير الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام؟ تشكّلت لجنة رسمية، «لجنة التنظيم السياسي»، من الجنوب برئاسة سالم صالح محمد ضمّت سيف صائل وآخرين؛ ومن الشمال برئاسة عبد العزيز عبد الغني، لمناقشة شكل النّظام السياسي، وقد طرحت بدائل عدّة: البديل الأول: دمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في تنظيم واحد، وهذا مقترحٌ صنعاء.

البديل الثاني: حلّ الحزبين واعتماد التعددية والسماح للأحزاب الأخرى بأن تعلن عن نفسها.

البديل الثالث: ترك الحزبين على حالهما واجازة تشكيل الأحزاب الأخرى وكان هذا مقترح الشمال.

ثانيا: الفترة الانتقاليّة. أرادت صنعاء أن تكون الفترة الانتقالية طويلة، لمدّة سنتين، وفي النهاية تمّ الاتفاق على مرحلة انتقالية مدتها ستة اشهر. وافق النظام في صنعاء على اختصار الفترة الانتقالية مخافة أن تحصل تطوّراتٌ عالمية أو داخلية تؤجّل العملية الوحودية، فقد تملك صنعاء في العمق قلقٌ على بقاء النّظام في الجنوب، فأرادوا ان يستعجلوا إلغاءه.

أما «لجنة التنظيم السياسي» فقد اختارت بقاء الحزبين كما هما والسماح للأحزاب الأخرى بالإعلان عن نفسها. اعتقدنا أنّ هذا الخيار هو لصالحنا لأن الحزب الاشتراكي

موجود ولم نؤيّد حلّه، وقد أيّدنا القرار ايضاً لأننا مع التعددية، فمن أراد أن يكون له حزب فليفضّل. كنّا نعتقد أنّ الحزب الاشتراكي هو أكثر قدرة على العمل والبقاء من المؤتمر الشعبي. وقد قبلت صنعاء هذا الخيار لأنّه كانت لديهم خطة كما لديهم استعداد ونفسٌ طويلٌ للاستيعاب. لسان حالهم: «الآن أي شيء، ونستوعبهم في ما بعد. كل هذا مسألة تكتيكيّة مؤقتة، دعوهم يأتون إلينا ولنسمح لهم بالحزب وبأي شيء فالمهم أن ينتهي النظام السياسي في عدن، هم قلة ونحن كثرة، نرتّب أمورنا بعد ذلك.»

كانوا يفكّرون على الطريقة الألمانية إذ اعتقدوا أنّ الوضع يشبه ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الغربية: هناك نظام صغير وآخر كبير. وإذا نظرنا إلى المسألة جيداً نرى أنه لم يكن هناك ألمانيا شرقية وألمانيا غربية على الإطلاق. ألمانيا الغربية بلدٌ متطوّر جدّاً، وصنعاء لا تطوّر فيها ولا رأسماليّة، ولا قدرة لديها على شراء ألمانيا الشرقية. وكل مواطن في ألمانيا الغربية يدفع سبعة في المئة من مرتبته من أجل تطوير ألمانيا الشرقية. لكن في صنعاء، أو الشمال في الشمال عموماً، هناك كثافة سكانيّة ولكن ليس هناك من تطوّر نوعيٍّ. كما أنّه لا اشتراكيّة في عدن ولا رأسمالية في صنعاء. والوضع في ألمانيا الشرقية والغربية مختلف. الوضع في اليمن فيه تماثل أو تشابه في التخلف، لم يطوّر أحدٌ أحداً. هناك اختلافٌ بين الشطرين من حيث وجود نظام إداري وقانوني وثقافي أفضل في الجنوب، لكن يوجد تماثل اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ بينهما.

محاولات شقّ الحزب الاشتراكي

بعد اتفاق ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩ انطلقنا نحو الوحدة. بدأت هنا المناورات إذ حاول كلّ طرف الوصول إلى الوحدة وهو أقوى من الطرف الآخر. هنا انتعشت المخاوف. الجنوب مهتمّ بالديموقراطية ومصرٌ عليها أكثر لأنّه بدأ بالتعددية معتقداً أنّ الديموقراطية تحميه وتعطيه أفضليّة على اعتباره حزبا بل وأنها لمصلحته. أما في الشمال فلم يرغبوا بالديموقراطية والتعددية الحزبيّة لكنهم أبدوا استعدادهم لتطبيق الوحدة أولاً على أن نقبل بشروطهم أيّاً كانت ثمّ نعيد لاحقاً ترتيب البيت من الداخل.

هنا بدأ الحزب الاشتراكي اليمني البحث عن أنصارٍ له في الشمال من الناصريين وغيرهم وراح يجمعهم. كما تحرّك الشمال على جبهتين: الأولى البحث في الجنوب عن المعارضين السابقين للنظام من السلاطين وأعضاء «جبهة التحرير» و«رابطة أبناء الجنوب اليمني» والذين انشقوا عن «الجبهة القومية» من الموجودين في الخارج، في مصر كما في صنعاء. بحث الشمال عن الذين تضرّروا من الإجراءات الاقتصادية كالتأميم والإصلاح

الزراع. واخذ الرئيس علي عبد الله صالح يجمع كل هؤلاء ويدفعهم للمطالبة بأن يكونوا شركاء في الدولة المقبلة كي يظهر الحزب الاشتراكي اليمني بأنه لا يمثل الجنوب بما يكفي.

اما الجبهة الثانية التي تحرك عليها علي عبد الله صالح فهي جبهة الجماعات الإسلامية، وتحديداً حزب الإخوان المسلمين وقد كان متحالفاً معهم في الماضي. راح ينشطهم ويعطيهم النفوذ وينمي دورهم داخل المؤتمر الشعبي العام.

دُعيتُ إلى صنعاء بعد أن تلقّيتُ اتصالاً من علي عبد الله صالح في منزلي في عدن بناء على مشورة من علي ناصر محمد. كان ذلك في شهر كانون الثاني أو شباط قبل الوحدة بشهرين أو ثلاثة. قال لي لماذا لا تزور صنعاء. وكان يريدني ان اطلع انا ومجموعة أخرى [من الشماليين في عدن] انا اتفقتُ مع الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني لأنه لم يكن حتى ذلك الوقت قد أعلن عن عضويتي في المكتب السياسي ولا جرى الإعلان على أن الحزب الاشتراكي اليمني موحدٌ على مستوى اليمن كله.

ذهبنا إلى صنعاء مع وفدٍ آخر من الحزب فاستقبلونا هناك استقبالاً ممتازاً. نزلنا في الفندق على حساب الدولة، وكان المرحوم سلطان أحمد عمر موجوداً معنا لكنني لا أذكر ما إذا كان يحيى الشامي في عداد الوفد ايضاً. اقمنا في فندق حده-شيراتون. المهم استقبلونا استقبالا حافلا ومنحونا إمكانية الحديث مع الصحافة كما وجّهوا تعليماتٍ بضرورة التعامل معنا بشكلٍ جيّد، وقد اشرف الرئيس شخصياً على طريقة استقبالنا وأوعز إلى كبار مسؤولي الدولة ان يدعونا الى الضيافات ويجعلوننا نشعر بأننا أصبحنا حاكمين أو قريبيين من الحكم وبأننا أصحاب نفوذٍ كبير في صنعاء وقد كنا مطرودين منها في السابق.

خلاف على تطبيق الحدود الشرعية

أثناء وجودي في صنعاء وقعت مشكلة بين علي البيض وعلي عبد الله صالح حول تطبيق الحدود الشرعية المنصوص عليها في الدستور وعلى الكيفية التي سيتم تطبيقها. فهناك نصّ في الدستور يشير إلى عدم جواز قطع اليد أو الرّجل بطريقةٍ بشعة. دار النقاش حول مستقبل الدولة واختلفوا على قطع يد السارق. قال علي البيض إننا لا يمكن أن نقبل بهذا النوع من الحدود وإنّ هذا أمرٌ لا تقبله البشريّة في هذا العصر، رافضاً القطع والبتن. فردّ علي عبد الله صالح بضرورة قطع الأيدي والأرجل وضرورة أن يُطبّق هذا الحدّ. لم يكن علي عبد الله صالح مع تطبيق هذه النصوص لكنّه أراد إرضاء الجناح الإسلامي. ولسان حاله: انا افرض على الجنوبيين، على الشيعيين، هؤلاء الأفكار والقوانين خاصتنا. أدى هذا إلى أزمة بين الرجلين وتأزّم الموقف.

فوجئت عندما اتصلوا بي إلى الفندق وقالوا إن الرئيس يريدني في تعزّ عارضين عليّ طائرةً سريعةً لنقلي. استغربتُ هذا العرض وأكّدت أن لا ضرورة لإحضار طائرة فأنا أستطيع استخدام سيارتي وأبلغتهم أنني سأنتقل إليهم في اليوم التالي. بحلول الظهيرة كنتُ عند الرئيس في تعز حيث استقبلني بحفاوةٍ غير معهودة في منزله. تناولنا طعام الغداء وحدنا وانتقلنا إلى غرفة المقيّل وكان هناك قات جميل من جبل صبر، وهو قات مميّز. وقد يستغرب القارئ إذا عرف أننا تناقشنا من الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر إلى الساعة الحادية عشرة ليلاً. وأعتقد أن الرئيس أراد، في هذا المقيّل، أن يأخذني إلى جانبه بشكلٍ كليّ. وكان عنده يقينٌ بأنه سينجح إذ اعتمد على خبرته الطويلة جدًّا في كسب الشخصيات الحزبية وإخراجها من الأحزاب لتقف إلى جانب الحكومة، إلى جانبه.

أما السبب الأساسي لتلك الدعوة فهو النقاش في الخلاف الذي وقع بينه وبين علي سالم البيض. لم يدخل في قضايا شخصية ولم يسألني عن حياتي الشخصية مع انه طلب من الأجهزة أو توفّر له ما يمكن من معلوماتٍ عن حياتي الشخصية وعن قريتي. لكنه لم ينسَ في آخر الحديث أن يسألني عن حياتي الشخصية ومشاكلي وحاجاتي وظروفي. لكنّي شعرتُ بأنه ليس من الضروري أن أتحدّث له عن مشاكلي بنوع من المبالغة، وقد حرصتُ على أن لا أتوقّف عند هذه المسألة كثيرًا، وأخبرته أن لديّ منزلًا في عدن ومنزلًا في القرية. وقد كان هذا الموضوع منتهيًا بالنسبة لي فقد تجاوزتُ مرحلة الشكوى من ظروفي.

وفي خطّة النقاش التي رسمها، أظهر لي أنّه يملك عيونًا داخل الحزب. بدأ يتحدّث عن الخلافات داخل الحزب الاشتراكي اليمني في عدن، وقال إنه مطّلعٌ على الخلاف بأكمله وكان كل طرف يستشيريه وقال: «عندما أقصي عبد الفتاح إسماعيل كنتُ أعلم بالامر». لكن كان هذا تمهيدًا لفكرةٍ أخرى. أعترف أنّ بعض المعلومات التي قالها قابلت بعض الحقائق التي حصلت عندنا لكن كنا اعرف أنّ الحزب مخترق وأنّ أعضاءً هربوا معلومات، وقد كان الأمن العام يعرف الكثير هو أيضا، ولم يعد في الامر أسرارًا.

قال لي علي عبد الله صالح: «في النهاية أنت في الجنوب ويعتبرونك من الشّمال، وهو أمرٌ صحيحٌ من ناحية وغير صحيح من الناحية الأخرى. وقد تناقشنا في النهاية مع الإخوة في الجنوب وأخبرتهم عن كميّة توزيع الحكومة المقبلة، فأنا عندي جنوبيون معارضون لهم، يجب أن أعطيهم نصيبًا في الحكومة؛ وهم لديهم شماليّون هاربون في عدن قلت لهم: انتم عليكم ان تعطونهم مناصب من نصيبكم. الا انهم يرفضون أن يعطوكم وزراء للهاربين من حزب الوحدة الشعبية». طبعًا هذا الكلام ليس صحيحًا، فهو من كان يعارض وجودنا في الحكومة ومنحنا مناصب فيها، وكان يريد ممارسة الضّغط علينا من عدن. صحيحٌ أنّهم كانوا رافضين منحنا أي منصب، كانوا متفقين، لكن هو أيضًا رفض منحنا ذلك بذريعة أنّ هؤلاء مخربون.

بعد ذلك، عَرَض عليّ أن يعطي أعضاء حزب الوحدة الشعبية الهاربين في عدن حقيبتين من نصيبه في الحكومة إذا كانت الحكومة مناصفةً بين الشمال والجنوب. قال: «إعطيك وزارة في الحكومة أنت وأحمد علي السلامي ويحيى الشامي أو من ترغب به بجانبك بشرط انكم تخرجوا من الحزب الاشتراكي اليمني وان ننشيء حزباً لنا وحدنا، متسائلاً عن سبب تبعيتنا للحزب الاشتراكي. وراح يقول إنّ الحزب موجودٌ الآن في الدولة لكن نحن الموجودون في الشمال لا نملك صوتاً أو منصباً. وأبدى استعداداه لقبولنا لديه وإعطائنا مناصب في الوزارة على الرغم من معارضتنا له في الشمال وقدم ذلك على انه رغبةٌ في التعددية، لكن هي تعددية لفكّ الحزب الاشتراكي بين شمالٍ وجنوب.

لم أعلق كثيراً على المشاكل داخل الحزب الاشتراكي اليمني. قلت له إنّ ذلك حصل في الماضي ونحن الآن إزاء وضع جديد. لم أخبره ما إذا كان كلامه صحيحاً أم لا. ابلغته أنّ الخلافات التي كانت داخل الحزب والتي يعرفها، أو هو جزءٌ منها، أصبحت من الماضي ونحن الآن نفكر بالمستقبل. وفي ما يخصّ خلافه مع علي البيض، أخبرته أنّ هذا الخلاف يحصل اليوم وغداً يمكن أن يحصل خلافاً آخر وعلينا أن نتوقع حصول مثل هذه الخلافات. وأبديت استعدادي للمساهمة في حلّ هذه المشكلة وهي بسيطة لأن الذي نحن عليه كبير ويجب أن نتوقع حصول خلافات وعوائق بحجم هذا المشروع الكبير. وبالنسبة للعرض حول أن نصبح وزراء و ننشقّ عن الحزب الاشتراكي اليمني، قلت له: أنت اتفقت مع الحزب الاشتراكي اليمني وعلي البيض وآخرين على توحيد اليمن وتقسيم الحزب الاشتراكي اليمني هو مشروع مضاد للوحدة. ان نعيد خلق الحزب الاشتراكي الجنوبي والحزب الاشتراكي الشمالي في ظل الوحدة فهذا تقسيم وتفطيت للأحزاب على أساس جغرافي ورأسي ونحن نريد التقسيمات السياسية والقبلية على أساس أفقي في الساحة اليمنية كلها، فهذا يتنافى مع رغبته في توحيد اليمن كمشروع كبير فيما تقسيم الحزب الاشتراكي اليمني مشروع صغير ومضاد للمشروع الأول. ونصحته بأن لا يفكر بهذا الموضوع وأن ومن حقّه من الناحية السياسية التكتيكية أن يمتعض من علي البيض ويردّ عليه ولكن على الرد أن يكون تكتيكياً وليس استراتيجياً، فهذا الرد كبير.

أما بالنسبة للوزارات فقلت له إنّني لا أحب أن أكون وزيراً، من ناحيتي لا اطمح الى ذلك والوزارة ليست مبتغاي وما اهدف اليه من العملية السياسية هو موضوع اكبر من طموحي لأنّ الوزارة صغيرة وأنا طموحي أكبر – وكنت مبالغاً في هذا - أنا في المكتب السياسي وسكرتير حزب الوحدة الشعبية وأنا أكبر من وزير. قال: يعني يمكن أن تكون في المجلس الاستشاري، قلتُ ممكن إذا اتفقتم على أن أكون مستشاراً لا على أن أكون وزيراً، فالوزارة عملٌ إداري. بعد ذلك قلت له نكتة: انا اشكرك على هذا العرض الكبير لكن الحزب الاشتراكي يريد ان يعقد معك صفقة كاملة. يسلم نفسه لك بشكل كامل، كلنا سلّمنا أنفسنا، العاصمة، الدولة، صنعاء، وستكون أنت رئيساً، سنعطي أنفسنا لك بالجملة و سنصبح تحت قيادتك فلماذا تريد أن تأخذنا بالتقسيم

وعلى دفعات؟ سنكون أنصارك كرئيس للدولة فلم تريد أن تقسمنا، اتركنا مع بعضنا البعض وسنكون أقوى وسنساندك. يذكّرني هذا بتصرفات بعض الضباط السوريين إذ كان عندهم الحزب القومي السوري في لبنان كلّهُ يؤيّد سوريا فقام الضباط بتقسيمه إلى قسمين، الحزب الاجتماعي السوري - المجلس الأعلى، والحزب القومي الاجتماعي- قيادة الطوارئ، فالحزب القومي خسر وسورية خسرت، قسّمت أنصارها وأنت تريد تقسيم الحزب الاشتراكي اليمني. ضحكنا كلانا وانتهى المقيل وعدت في اليوم التالي إلى صنعاء.

مساعدة مالية ام رشوة؟

بعد فترة، سافر الرئيس إلى الأردن في زيارة، وكان من ينوب عنه هنا من الناحية العمليّة علي محسن صالح. وكنت في الفندق عندما أرسل لي رسولا أو اتّصل بي بالهاتف وقال لي إنّ الرئيس اتّصل من الأردن وكلفه أن يبعث لي ولزملائي مبلغا من المال كي نزرع عوائلنا هنا في صنعاء. شكرته وأخبرته أنّ الحزب أعطانا أموالا وأتينا في وضع ممتاز، لكنّه أصرّ وقال إنّ هناك ضابطا يدعى الحاروفي سيصل إلينا. وبالفعل جاء في اليوم التالي إلى الفندق ومعه مبلغ كبير من المال بالنسبة إلينا إذ كان الدولار يساوي خمسة ريالات. حاول هذا الضابط تسليم المال لي من دون أي ورقة أو سند، فأخبرته أنني كلّمت علي محسن والمسؤول المالي وأنّه لا بدّ أن يأخذ سندا. وكان اسم أمين الصندوق لدينا علي يحيى من أبناء منطقة الحشا في محافظة الضالع. الا ان الجماعة أرسلوا لنا المال من عدن نصره أما الفندق فهو على نفقة الدولة. طلبت من المسؤول المالي إعطاء الرسول سندا بالمبلغ، وقال لنا الضابط إنه ليس مكلفا بأخذ سند وأنهم طلبوا منه أن يدفع لي الأموال، لكنني أصررتُ على أن يأخذ السند.

ثمّ دعوتُ زملائي ومنهم عضو المكتب السياسي حسين الهمزة وعضو اللجنة المركزيّة محمد الشيباني والقائد العسكري المرحوم محسن عبد الحميد وآخرين، وكان هؤلاء ممثلين للحزب والجبهة الوطنية وكان في صنعاء ايضاً سعيد أحمد الجناحي وعلي محمد الصراري، وقد دعوتهم وأخبرتهم أنّ هذه الأموال صُرفت لنا ونحن نتصرّف بها بناءً على قرار جماعي. واتّفقتنا أن ندع هذه الأموال للأمور الضرورية ونصرف المبلغ الأعظم منها من أجل إصدار صحيفة في صنعاء ناطقة باسم الحزب والجبهة. وقد أودعنا مبلغا كبيرا في المصرف ومولنا من خلاله إصدار صحيفة هي "المستقبل" وعملتُ على ان لا يكون المبلغ سرّياً أو شخصياً وأن يُصرف بعلم الجميع.

على هذا المنوال استمرّينا بمحاورة الناس في صنعاء ومناقشتهم لكن تغيّر الجو قليلاً، إذ أصبح البعض يسأل عن سبب رفضي لمنصبٍ وزاري. لم يظهر لي الرئيس غضبه إنّما برز هناك استفهامٌ عن سبب رفض جار الله عمر للوزارة وللأموال وهو نفسه بحاجة للأموال، وكان

هناك أيضاً أوامر صرف لأراضٍ في صنعاء. فقد أخبرني محمد معياد وهو أحد ضباط الشرطة، وأصبح في ما بعد مدير عام أمن حضرموت: «أني تلقّيتُ أوامر من الرئيس بقطعة أرضٍ هنا في صنعاء» وقد طلب لرئيسٍ منه تبليغي بذلك، شكرته وقلت له إنني لا أريد، سألني عن السبب فقلت إنَّ الأراضِي تتحوّل إلى مشاكل ونزاعات وتشغلني عن عملي. وعندما دعيتُ إلى عدن قيل لي إنّه [علي عبدالله صالح] صرف لأعضاء اللجنة المركزية أكثر من قطعة أرضٍ في عدن. وأستطيع أن أوكدّ لنفسي وللجميع أنني لم أستلم قطعة أرضٍ لا في عدن ولا في صنعاء.

حصلتُ على هذا البيت [حيث تجري المقابلة] بقرارٍ من الدولة بعد قيام الوحدة، ولما كنت لا املك سكناً قدّمت لنا هذه البيوت بثمنٍ قمنا بتقسيمه من المرتّب، وقد قدّمت لنا ليبيا هذا المشروع حيث تمكّنا من إقناع العقيد معمر القذافي أثناء زيارتنا الى ليبيا، مع وفدٍ من المؤتمر الشعبي العام بعد الوحدة، بساعدة اليمن في حلّ مشكلة سكن المتنقّلين من عدن إلى صنعاء الذين لا يملكون مساكن في صنعاء. وقد حدّدت علينا قيمة بأسعار عام ١٩٩١ مقابل أن تقدّم الدولة الأرض مجاناً وقد دفعتم ليبيا الدولار ونحن دفعنا سعر التكلفة حيث وصلت القيمة إلى ثلاثة مليون ريال، وتمّ التّشطيب، أي تكملة البيت، على حسابي. وقد كلّفني ما يوازي أكثر من القيمة وقد تمّ ذلك بدعمٍ من بعض الأصدقاء، ولا يوجد لديّ أي قطعة أرضٍ في صنعاء على الرّغم من أنّه عرض علي ذلك لكنّي رفضتُ، فهذه مرحلة انتهت.